قراءة في كتاب:

"دفقات من معين سيرة ذاتية" (*)

محمد الناصري

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل للصديق الكريم الأستاذ عثمان المنصوري الذي أهداني نسخة من كتاب: "**دفقات من معين سيرة ذاتية**" الذي استمتعت بقرائته، فهو من الكتب الرائعة التي تأخذ بالألباب؛ إذ ما شدني إليه أكثر هو طريقة السرد السلسة الراقية، واللغة الرصينة، والأسلوب الشيق الأنيق، والمنهجية البسيطة في استعراض الوقائع والأحداث المنتقاة التي عاشها المؤلف القاضي الأستاذ محمد مصلح، مع الختم بنماذج وأمثلة كحجج وبراهين كلما دعت الضرورة إلى ذلك لإثبات وتأكيد تلك الوقائع والأحداث.

طريقة عرض مسار هذه المذكرات يتقاطع فيها القانون مع التاريخ والجغرافية وعلم الاجتماع والأدب والفقه... نلمس كل هذا وغيره ونحن نتنقل مع دفقات محمد مصلح عبر مسار حياته الحافل بالاجتهاد والمثابرة في التحصيل، والتفاني والإخلاص في العمل من أجل غد أفضل والرقي بالوطن نحو الأحسن.

يقع كتاب: "**دفقات من معين سيرة ذاتية**" في 311 صفحة، وهو من الحجم المتوسط؛ يتضمن قسمين، أو محطتين رئيسيتين حسب المؤلف، وكل محطة تليها محطات أو دفقات صغيرة مترابطة ومتسلسلة السرد بطريقة كرونولوجية، هذا فضلا عن مقدمة مركزة في صفحتين [1]، وخاتمة وداع من أربعة أبيات شعرية تختزل مسار حياته وحياة الموظف بصفة عامة، وهي

---

1 – ص. 7– 8.

من نظم صديقه الشاعر علي الصقلي[2]، أما التقديم فهو بقلم الأديبة، المؤرخة الأستاذة نجاة المريني ويقع في أربع صفحات[3].

بالنسبة للقسم أو المحطة الأولى من هذا الكتاب فهي بعنوان: " **سلا محطة الانطلاق**" وتقع في 14 صفحة[4]، الدفقة الثانية عنوانها "**مشاق الرحلة: نحو المنطقة الخليفية**" وهي في 40 ضفحة[5]، تليها الدفقة الثالثة وهي " **في فضاء البحر الأبيض المتوسط** " في 30 صفحة[6]، ثم دفقة رابعة " **في بلاد الشام: طلب العلم وقساوة الغربة**" في 35 صفحة[7]، الدفقة الخامسة "**العودة إلى الوطن**"، في 17 صفحة[8]، أما الدفقة االسادسة والأخيرة فهي " **الجهاد الأكبر**" في 22 صفحة[9].

أما المحطة الرئيسة الثانية، وعنوانها: " **محطات في حياتي المهنية** " فتتكون من تسع محطات[10]، الأولى بعنوان "**بين الرباط والرشيدية**" في 16 صفحة[11]، المحطة الثانية: " **مغربة القضاء وتعريبه وتوحيده** " في 11 صفحات[12]، الثالثة: "**محطة العمل في أكادير حسرة على ما أصاب أكادير** " وهي في 29 صفحة[13]، الرابعة: "**محطة العمل بالمحكمة الابتدائية بمكناس**"

2-الشاعر علي الصقلي، من أعماله الإبداعية"**النشيد الوطني للمملكة المغربية**" سنة 1969.
3-ص. 3- 6.
4 - ص. 9- 23.
5 - ص. 24- 64.
6 - ص. 65- 95.
7 - ص. 96- 130.
8 - ص. 131- 148.
9 - ص. 149- 171.
10 - ص. 172.
11 - ص. 173- 189.
12 - ص. 190- 201.
13 - ص. 203- 232.

في 7 صفحات [14]، المحطة الخامسة: " **الرجوع للرباط للعمل بالوزارة 1974- 1985**" وهي في 23 صفحة[15]، المحطة السادسة: "**مرحلة العمل في سفارة المغرب بباريس 1985 - 1993**" وتقع في 12 صفحة [16]، المحطة السابعة: "**استئناف العمل بالوزارة بعد العودة من باريس 1993-2004**" في 16 صفحة[17]، المحطة الثامنة: "**الالتحاق بالمفتشية العامة من جديد**" في 12 صفحة[18]، ثم المحطة التاسعة والأخيرة وهي " **الإحالة على التقاعد**" وتقع في صفحتين[19].

تكمن أهمية هذا الكتاب في تسليطه الضوء على جانب من فترة مهمة من تاريخ المغرب في الزمن الراهن؛ تنطلق بداية دفقات هذه المذكرات من نهاية أربعينيات القرن الماضي إلى مطلع القرن الواحد والعشرين، وهي مرحلة دقيقة من تاريخ المغرب، تميزت بدايتها باشتداد عود الحركة الوطنية المغربية، وازدهار التعليم الحر، وتسلل الطلبة فرادى وجماعات إلى الخارج لاستكمال الدراسة، خاصة في دول المشرق العربي، نظرا لانسداد الآفاق بالمغرب جراء السياسة التعليمية النخبوية الاستعمارية الجائرة. تميزت هذه الفترة التاريخية أيضا بنفي زعيم الحركة الوطنية السلطان محمد بن يوسف، وهو ما دشن لظهور المقاومة والخلايا الفدائية، وفرار بعض عناصرها نحو المنطقة الخليفية [20] هربا من ملاحقة وبطش شرطة الحماية الفرنسية؛ ثم باستقلال البلاد وإرساء هياكل الدولة المغربية الحديثة، والمحاولات الإصلاحية..

---

14 – ص. 233– 239.
15 – ص. 240– 263.
16 – ص. 264– 276.
17 – ص. 277– 293.
18 – ص. 294– 306.
19 – ص. 307– 308.
20 – المنطقة الخليفية أو منطقة الحماية الإسبانية بشمال المغرب.

لذلك فقيمة هذه السيرة أن صاحبها شاهد عيان على هذه المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ المغرب؛ فهو أحد تلاميذ التعليم الحر، يسلط الضوء بشكل ساطع على هذا النوع من التعليم الوطني في الفترة الاستعمارية. كما أنه أحد الطلبة الذين تابعوا تعليمهم بالمشرق العربي الذي رحب بهم واحتضنهم وأكرمهم، وقدم لهم المساعدات الضرورية لاستكمال دراساتهم في أحسن الظروف، ليعودوا للعمل أطرا مهمة في وطنهم إبان الاستقلال؛ حيث يتحدث محمد مصلح في سيرته هته بتفصيل عن الظروف التي جعلته يغامر بالسفر إلى سوريا لإتمام دراسته، وعن ظروف الدراسة والنظام التعليمي هناك، وعن حياة الطلبة المغاربة بالمشرق العربي بشكل عام.. ثم عن سنوات العمل قاضيا بمختلف المدن المغربية، وفي السفارة الفرنسية بباريس، متدرجا في مناصب وازنة بقطاع العدل بفضل دراساته المتواصلة، واطلاعه الواسع في مجال تخصصه مع الإخلاص والتفاني في العمل، وهو ما أهله للمساهمة في عملية مغربة وتعريب وتوحيد القضاء المغربي، هذا فضلا عن تنظيم وهيكلة عدة محاكم ومصالح وزارية، بالإضافة إلى التدريس بالمعهد العالي للقضاء.. وقد حاول محمد مصلح في هذه السيرة أن يقدم صورة واضحة عن هذا المسار الحافل، فهي بحق شهادة معبرة، ومرجع مهم للدارسين والباحثين في تاريخ المغرب الراهن وغيره.

1 - شغف الأستاذ محمد مصلح بالدراسة والتدريس

نشأ محمد مصلح في جو مشبع بالوطنية والنضال، وخطا خطواته الأولى في مدينة سلا التي تربطه بها – حسب قوله– علاقة خاصة، فهي مسقط رأسه سنة 1936 بعد انتقال والديه إليها من تيفيلت سنة 1933 [21]، والده كان تاجرا وطالب علم وإمام مسجد، ومن كثرة شغفه بالعلم فقد حرص على تمهيد السبل لابنه مما ساعده على حفظ القرءان قبل سن العاشرة، ثم

21 – ص. 10.

ألحقه بمدرسة النهضة الحرة الشهيرة لاستكمال دراسته وذلك بعد نجاحه في اختبار الالتحاق بالمستوى الثالث.

يصف محمد مصلح الجو العام لمدرسته بالحيوي ومديرها أبو بكر القادري بالحازم والمناضل ، وهيئة التدريس بالمقتدرة، ثم الاندماج والانسجام الذي حصل له في ظرف وجيز مع الأساتذة والتلاميذ [22]، وانضباطه واجتهاده وتفوقه، فنال التشجيع والتحفيز لمضاعفة التحصيل، حيث انتقل بعد ذلك مباشرة إلى القسم الخامس مع الخضوع لمراجعة مقرر مستوى الرابع خلال العطلة الصيفية، وهو ما حذا به إلى مضاعفة الجهود والنجاح بيسر في امتحانات الشهادة الابتدائية، فازداد شغفه بمواصلة الدراسة والتكوين، وأيضا، تحقيق رغبة والده وهي استكمال تعليمه.

وهكذا تم تسجيله في أكتوبر 1949 بمجموعة مدارس محمد الخامس الثانوية بالرباط[23]، حيث حصل بها محمد مصلح على الشهادة الثانوية، أي "شهادة إنهاء الدروس الإعدادية"، وبما أن سلطات الحماية الفرنسية لم تكن تعترف بالشهادة الثانوية العربية للمدارس الحرة، ولم ترخص بفتح السلك الثاني من الثانوي، فإن هذا الوضع الشاذ أدى إلى مغامرة الطلبة بالسفر إلى المشرق العربي لاستكمال دراستهم الثانوية والجامعية، خاصة مصر وسوريا والعراق[24].

وفي انتظار فرصة السفر إلى المشرق خاض محمد مصلح تجربة التدريس لمدة سنة بمدرسة للا عائشة التابعة لمدرسة النهضة في سن لم تكن تتعدى 17 سنة، وقد نجح في مهمة التدريس، مما قوى عزيمته على السفر إلى المشرق العربي لمتابعة الدراسة [25]. لذلك لجأ في البداية إلى الحصول

---

22 – ص. 13 – 15.
23 –ص. 17.
24 – ص. 19.
25 – ص. 21 – 23.

على جواز السفر، إلا أن محاولته اصطدمت مع إدارة الحماية الفرنسية التي كانت ضد سفر الطلبة المغاربة للدراسة بالخارج، وهو ما حفزه على التحدي[26]. لذلك ستبدأ مرحلة أخرى من حياة محمد مصلح، حيث سيغامر بحياته وهو يخوض مع صديقه محمد الشاوي مغامرة العبور إلى المنطقة الخليفية للالتحاق منها بإحدى الدول العربية لمتابعة الدراسة، مبرزا الدور البارز للوطنيين المناضلين في الخلايا الفدائية والمقاومة في مساعدة الطلبة في عملية العبور إلى المنطقة الخليفية للسفر منها نحو المشرق.

وقد خصص محمد مصلح المحطة الثانية من هذه الدفقات لسرد تفاصيل هذه المغامرة والتضحيات البطولية لهؤلاء المناضلين مع الطلبة من أجل أن يصلوا في أمان إلى وجهتهم، لا يريدون منهم جزاء ولا شكورا، لأنهم كانوا متشبعين بإيمانهم العميق وبوطنيتهم الصادقة والحلم بمستقبل وطن يسع الجميع. لذلك نجد محمد مصلح يشكر في سيرته أهل تطوان على وطنيتهم وعلى حسن الضيافة[27]، ويتحدث عن أولئك المناضلين باحترام وتقديس وإكبار، نخص بالذكر منهم: المعلم أحمد بودرگة والد صديقه محمد الشاوي الذي هيأ لهما الظروف الملائمة لهذه المغامرة، بل رافقهما إلى مدينة وزان عند صديقة المناضل محمد الرهوني الذي تحمل معهما بدوره مشاق الرحلة إلى تطوان، ولم يفارقهما إلا بعد أن اطمأن عليهما في دار المقاومين اللاجئين في تطوان بحي سانية الرمل– حيث عملا مدة شهرين على تعليم ومحاربة الأمية لعدد من رجال المقاومة – في انتظار الظروف الملائمة لمواصلة الرحلة. نذكر أيضا الزعيم عبد الخالق الطريس والأستاذ أحمد زياد اللذان ساعداهما وطلبة آخرين على تهييء جوازات السفر لهم للانتقال إلى اسبانيا، حيث عمل الأستاذ عبد الكبير الفاسي سفير الحركة الوطنية بمدريد، أيضا، على تمهيد السبل لهم هناك للسفر إلى سوريا، والذي

---

26 – ص. 26.

27 – يقول محمد مصلح في ص59 عن تطوان أنها كانت آنذاك قلعة للمجاهدين ومقر القيادة العليا للمقاومة بالمغرب.

لم يهدأ له بال، كما يقول محمد مصلح، حتى حصل لهم على التأشيرة، وضمن لهم سفرا مريحا على متن الباخرة التركية الرائعة "أسكندرون" من برشلونة إلى بيروت[28].

خصص محمد مصلح عدة صفحات من دفقته الثالثة للحديث عن ذكريات السفر بواسطة هذه الباخرة التي لم تمحها السنون [29]، متحدثا في البداية عن السفر من تطوان أواخر غشت 1954 إلى الجزيرة الخضراء عبر سبتة، ثم مدريد وبرشلونة، وما صادفهم من مشاكل، ثم ركوبهم الباخرة "أسكندرون" في أحد أيام الأسبوع الأول من شتنبر 1954، ثم يقدم وصفا للباخرة ودماثة أخلاق بحارتها، وطاقمها، والمطعم التركي الراقي، وبرنامج سفرها المتنوع على متنها، كما يتحدث أيضا عن المدن المراسي التي رست بها "أسكندرون" وسمح لهم بزيارتها؛ وهنا تبرز دقة ملاحظاته وهو يسرد مشاهداته وانطباعاته وتعليقاته على الطبيعة والمدن التي مر منها واصفا معالمها وأهلها وتاريخها واقتصادها، وذلك انطلاقا من برشلونة، مرسيليا، جينوا، نابولي، الأسكندرية، ثم بيروت التي انتقلوا منها بواسطة سيارة أجرة إلى الحدود اللبنابية السورية، حيث رحب بهم الضابط المسؤول عن مراقبة جوازات السفر ويسّر لهم السفر إلى دمشق التي خصّها أيضا بوصف جميل[30].

"**في بلاد الشام طلب العلم وقساوة الغربة**" هي محطة أخرى يسرد فيها محمد مصلح حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة الذي خصهم به إخوانهم الطلبة المغاربة هناك خاصة الأستاذ محمد برادة[31]، والمعلومات الوافية التي زودوهم بها حول نظام التعليم بسورية وعن الإجراءات الإدارية التي

---

28 – ص. 27 – 64.
29 – ص. 87.
30 – ص. 92 – 95.
31 – ص. 97.

تنتظرهم، خاصة وأن افتتاح السنة الدراسية بالمدارس الثانوية كان قد مر عليه حوالي شهر ونصف تقريبا، حيث بادر محمد برادة والمناضل يوسف الرويسي التونسي إلى مساعدتهم والوقوف بجانبهم في مباشرة عملية التسجيل التي لم تستغرق إجراءاتها سوى ثلاثة أيام، حيث تم تسجيلهم بإحدى ثانويات مدينة حلب التي كانت لا تزال وحدها في سوريا تدرس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى[32].

وهكذا تم الانتقال إلى حلب بعد أسبوع من وصولهم إلى دمشق بواسطة سيارة أجرة، وهنا أيضا يستعين محمد مصلح بذاكرته في وصف معالم مدن: دمشق وحمص وحماة والمعرة حيث توقفوا لزيارة قبر أبي العلاء المعري، ثم حلب التي يطنب في وصف معالمها ومكتباتها [33]. ومن أجل استكمال إجراءات التسجيل والاستقرار بحلب تم الاستعانة بالشيخ المكي الكتاني شيخ الطريقة الكتانية هناك، حيث التحق الراغبون منهم في الحصول على الباكالوريا العلمية بمدرسة التجهيز الأولى، في حين التحق الراغبون في الحصول على الباكالوريا الاجتماعية والأدبية بثانوية سيف الدولة، وهي التي انتمى إليها محمد مصلح، ثم انكبوا على استدراك وتحصيل جميع الدروس السابقة بمساعدة الطلبة السوريين لمسايرة الدراسة.

وهنا يتوقف محمد مصلح لاستعراض نظام حياتهم اليومية في بالفندق، ثم بإحدى غرف المسجد؛ هذا مع وصف للعادات والتقاليد السورية وطيبوبة أهل حلب، وتأقلمهم مع الحياة الجديدة، والمقرر الدراسي بالمدرسة السورية، والتنويه بمستوى التعليم الرفيع بها، والتعود التدريجي على المناهج الدراسية السورية الغير المألوفة في المغرب، مع الجد والاجتهاد، مما ساهم في تدارك النقص تدريجيا، ومسايرة برنامج القسم، والنجاح إلى المستوى الموالي؛ ثم تقديم طلب الحصول على منحة دراسية أسوة بجميع الطلبة

---

32 – ص. 97 – 98.
33 – ص. 99.

المغاربيين، وقبوله، حيث عمت الفرحة والاطمئنان على المستقبل الدراسي[34].

أما عن العطلة الصيفية فيذكر أنه تم التوجه إلى دمشق لقضائها مع إخوانهم الطلبة المغاربة هناك بمصطاف "بلودان" الجميل الذي كان قبلة لجميع الطلبة المغاربة الذين يتابعون دراساتهم بسوريا والشرق العربي، خاصة بالعراق والكويت ومصر، وهنا أيضا لا ينس محمد مصلح أن يتوسع في الحديث عن النقاشات التي كانت دائرة بينهم حول مستقبل المغرب [35]، وكيف كان الطلبة يعايشون الأحداث المؤلمة ببلدهم متفائلين بالنصر؛ كما كانوا ينشرون كل التفاصيل الجارية بالمغرب في الصحف العربية، وحث الدول والحكومات العربية على اتخاذ مواقف موحدة ضد السياسة الفرنسية بالدول المغاربية[36].

ومع انتهاء العطلة الصيفية يصف رجوعهم لقضاء أسبوع بدمشق قبل العودة إلى حلب لاستكمال الإجراءات الواجبة لالتحاقهم بالقسم الداخلي الذي نعموا فيه بالراحة مما ساهم في تفوقهم الدراسي، وهنا أيضا يصف محمد مصلح القسم الداخلي ونظام الحياة به، وقسوة الغربة خلال أيام العطل القصيرة[37]. أما بعد انتهاء السنة الدراسية فيتحدث عن توجههم إلى دمشق كالعادة وعن الاتفاق على قضاء العطلة الصيفية في لبنان بقرية حريصة، وهنا أيضا يستعرض محمد مصلح وصف حريصة وطبيعتها الخلابة، وكنيستها ثم المدن والقرى المجاورة، وتعرفهم عن كثب على عادات وتقاليد المجتمع اللبناني[38].

---

34 – ص. 100 – 106.
35 – ص. 107 – 108.
36 – ص. 109 – 110.
37 – ص. 110 – 114.
38 – ص. 115 – 121.

ومع نهاية العطلة تتم العودة إلى دمشق ثم حلب للالتحاق بالقسم الداخلي الذي تتميز الحياة فيه بالصرامة والانضباط، حيث يسجل محمد مصلح وصفا دقيقا عن ذلك، وعن الاعتكاف على الدراسة والتحصيل، حيث توج ذلك بالنجاح في الباكالوريا ومغادرة حلب بصفة نهائية إلى دمشق للتسجيل في جامعتها بكلية الحقوق[39]. هنا أيضا يصف مقرر الدراسة بكلية الحقوق، وطريقة إلقاء المحاضرات، وظروف عيشهم بدمشق حيث أصبحوا يعتمدون على أنفسهم اعتمادا كليا سكنا وغداء، إذ يقول أن ظروفهم تحسنت كثيرا مع بداية استقلال المغرب وتوصلهم بمنحة دراسية.

وبانتهاء السنة الدراسية سنة 1958 وإعلان نتائج الامتحانات التي وفق فيها، قرر محمد مصلح العودة إلى المغرب للزيارة وصلة الرحم، والاطمئنان على صحة والده الذي أصبح المرض يهدد حياته، حيث ترك أمتعته إلى حين عودته من العطلة لدى صديقة محمد عاشور[40].

في محطة " **العودة إلى الوطن بعد طول الحنين إليه**"، يتحدث فيها محمد مصلح عن رحلة العودة إلى المغرب، وكيف توجه إلى بيروت أواخر يوليوز 1958 لركوب الباخرة "أسكندرون" مرة أخرى رفقة صديقيه السطاتي والفاروقي إلى برشلونة، مرورا بعدة مدن متوسطية أتيحت لهم الفرصة لزيارتها خلال رسو الباخرة المذكورة بمراسيها؛ وقد سجل محمد مصلح مشاهداته وملاحظاته انطلاقا من بيروت إلى حين وصولهم إلى برشلونة وركوب القطار السريع نحو مدريد – الجزيرة الخضراء، مع إبراز التطور الذي عرفته اسبانيا في جميع مناحي الحياة مقارنة مع مشاهداته السالفة، والنقاش الذي دار مع صديقيه حول مستقبل المغرب، ثم ركوبهم العبارة نحو طنجة التي استراحوا بها قبل متابعة الرحلة بالقطار الذي لاحظوا أنه أحسن من القطار الإسباني. كما يدون كيف فضل النزول

39 – ص. 121 – 127.
40 – ص. 127 – 132.

بالقنيطرة رفقة أحمد السطاتي لزيارة صديقه إبراهيم المريني – الذي كان يتواصل معه طيلة سنوات الغربة – لمعرفة أحوال عائلته قبل التوجه إلى البيت بسلا[41].

دفقة أخرى ينتقل إليها محمد مصلح في هذه السيرة بعد وصوله إلى سلا، وهي محطة " **الجهاد الأكبر**"، حيث سيجد والده في غيبوبة بالمستشفى، ووالدته وإخوته يسكنون في بيت مشترك مع الجيران. وبسبب هذه الظروف الصعبة لأسرته قرر عدم العودة إلى دمشق، فعمل حارسا عاما بمدرسة النهضة مع متابعة دراسته الجامعية بكلية الحقوق بالرباط. وهنا أيضا يفرد عدة صفحات للحديث عن مدرسة النهضة – التي أصبحت تحتوي أيضا على الإعدادي والثانوي – وتفاصيل مهمته الشاقة كحارس عام بها لمدة عامين مع رصد أوضاع عائلته، ثم تدهور صحة الأب ووفاته يوم 24 نونبر 1958 [42].

ورغم تعذر الحضور على محمد مصلح بالكلية بسبب مهام الحراسة بثانوية النهضة، تدبر أمر الحصول على الدروس المقررة ونجح بتفوق في الإجازة، مما خول له الحصول على وظيفة محترمة، والالتحاق بالعمل في مجال العدل، وتوديع مؤسسة النهضة بعد استئذان مديرها الأستاذ أبو بكر القادري[43].

وإذا كان محمد مصلح قد ودع الدراسة والتدريس كما يبدو مع نهاية هذه المحطة لينتقل إلى محطات الحياة العملية، والتفرغ لوظيفة القضاء التي أحبها فوهب لها نفسه لعدة عقود؛ فإنه في الواقع لم يودع الدراسة والتعليم، بل سيتابعهما بشكل آخر، إذ سينتقل لدراسة القضايا القانونية وجميع فروع

---

41 – ص. 131 – 148.

42 –يرجع محمد مصلح سبب تدهور صحة والده إلى التعذيب الذي تعرض له أيام اعتقاله من طرف سلطات الحماية بتهمة تهريب السلاح وتسهيل عملية فرار المقاومين والطلبة إلى المنطقة الخليفية (ص. 113 – 114 وص.150 – 153).

43 – ص. 149 – 164.

القضاء بصفة عامة، مما أهله للتدرج في مناصب وازنة في ميدان القضاء مع مزاولة التدريس بمعهد القضاء. فكيف دون القاضي الأستاذ محمد مصلح حياته المهنية في هذه السيرة ؟

2 – القاضي محمد مصلح وحياته المهنية

يؤكد محمد مصلح في هذه السيرة أن العمل في القضاء ووزارة العدل شكلا أهم محطة في حياته؛ إذ يقول: " **لا يمكنني سرد سيرة حياتي بدون أن أفرد حيزا كبيرا لعملي في جهاز القضاء ووزارة العدل، فقد ارتبطت حياتي بالعمل ارتباطا وثيقا، وأعطيته كل ما لدي من حماس وصبر ومكابدة ولا بأس أن أخصص له صفحات وافية لأنه يشكل أهم محطة في حياتي** "[44]. لقد التحق بوزارة العدل في شتنبر 1960، حيث رفض في البداية مزاولة القضاء بالدار البيضاء بسبب مسؤوليته العائلية، لذلك عمل طيلة سنة رئيسا لكتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالرباط، ثم تم تلبية طلبه بتعيينه قاضيا، لكن بالرشيدية وليس بالمحكمة الإقليمية بالرباط حسب طلبه، فلم يجد بدا من ضرورة الالتحاق بالمحكمة الإقليمية للرشيدية، وتزامن ذلك بعد إبرام عقد زواجه بأسابيع قليلة مما صعب من أمر عمله بالرشيدية حيث كان يزور سلا مرة في الشهر لتفقد أحوال الزوجة والعائلة[45].

في الرشيدية، حيث التحق معه ثلاثة شبان آخرين، عملوا جميعا كخلية نحل على نفض الغبار عن الملفات المتراكمة بها والبت فيها. وفي هذا الإطار يبرز محمد مصلح نوع القضاء الذي كان بيد المغاربة في بداية الاستقلال، وهو القضاء العادي، أما القضاء العصري فكان لا يزال بيد الفرنسيين نظرا للخصاص الكبير الذي كانت تشكو منه جميع المحاكم

44 – ص. 177 – 178.
45 – ص. 164 – 171.

الإقليمية فيما يخص الموظفين والقضاة المغاربة، والمجهودات التي بذلتها وزارة العدل للتغلب على هذا المشكل [46]. كما يتطرق لكيفية تتلمذه على يد القاضي الأستاذ مولاي الزاهد العلوي في معالجة القضايا العقارية، حيث أتيحت له فرصة تعلم صناعة كتابة الأحكام وتحريرها، واكتساب الخبرة بالمشاركة في الجلسات، وهذا ما أفاده كثيرا مستقبلا من هذه الإقامة القصيرة بالرشيدية التي لم تتعدى ثمانية أشهر، إذ غادرها في أواخر ماي سنة 1962 بقرار شخصي بعد فشل كل محاولاته لإقناع رؤسائه بوزارة العدل بالانتقال إلى الرباط[47].

وهكذا عاد محمد مصلح للعمل أستاذا بمدرسة النهضة، إلا أنه بعد شهرين تم استدعاءه للمثول أمام المجلس الأعلى الذي وافق على نقله إلى المحكمة الإقليمية بالرباط، فتم تعيينه عضوا بالهيأة الجنحية، لكنه سرعان ما طلب نقله إلى محكمة السدد التي قضى بها ثلاث سنوات في انسجام مع قضاتها، وبذل معهم جهودا مضنية للمساهمة في تصفية القضايا العديدة المسجلة بها، كما أشبع رغبته أيضا في تعلم صياغة الأحكام الصادرة، خاصة في مادتي حوادث الشغل وجنح ومخالفات السير؛ وقد أفادته كثيرا هذه التجربة والخبرة التي اكتسبها – كما يقول – وفتحت أمامه أبواب المعرفة القضائية في هذا المجال، اعتمد عليها بعد انتقاله إلى المحكمة الإقليمية بالرباط بعد صدور قانون المغربة والتعريب والتوحيد في 26 يناير 1965[48].

المحطة الثانية في حياة الأستاذ محمد مصلح العملية هي **مغربة القانون وتعريبه وتوحيده،** حيث يرصد المجهودات التي بذلتها الوزارة لتطبيق مشروع هذا القانون الذي نجحت فيه بفضل تضافر جهود الجميع،

---

46 – ص. 173 – 178.
47 – ص. 178 – 181.
48 – ص. 182 – 189.

كما تم تأسيس المعهد الوطني للدراسات القضائية لتكوين القضاة، وهو ما حتم مغادرة القضاة والمحامين الأجانب للمغرب[49]. وقد خاض محمد مصلح غمار هذا الإصلاح الذي كان قد وجده – كما سبق الذكر – قد عمل من قبل على الإحاطة بمساطر الشغل وحوادثه وجنح السير ومخالفاته قبل صدور قانون التوحيد، واستعداده لتحمل المسؤولية في هذا المجال، حيث عين في المحكمة الابتدائية بالرباط؛ إذ بناء على تجربته أسندت إليه مهام رئاسة قسم، مكان القاضي الفرنسي. ثم يوضح كيف بذلت جهود مضنية لتصفية الملفات المتراكمة بالمحكمة، وإثبات القضاة المغاربة كفاءتهم وقدراتهم على الاضطلاع بالمسؤولية، وإنجاح قانون التوحيد والمغربة والتعريب. وهكذا استمر نشاط محمد مصلح بالمحكمة الإقليمية بالرباط من شتنبر 1965 إلى أوائل سنة 1968 حيث قرر المجلس الأعلى ترقيته إلى الدرجة الثانية، وتعيينه رئيسا للمحكمة الإقليمية بأكادير، لتبدأ مرحلة جديدة من حياته القضائية[50].

"**محطة العمل بأكادير**"، وهي المحطة الثالثة في حياته العملية، تحمل فيها محمد مصلح مسؤولية رئاسة المحكمة الإقليمية بهذه المدينة لمدة تزيد على أربع سنوات من أوائل 1968 إلى أواخر 1971، حيث قام بتصفية الملفات المتراكمة بها، وإعادة تنظيم وهيكلة هذه المحكمة على غرار المحاكم الابتدائية العصرية، مع اتخاذ محكمة الرباط نموذجا، رغم المتاعب التي خلقها له عامل الإقليم لتطويعه؛ إذ يؤكد محمد مصلح أنه استطاع بفضل الله، وقوة شخصيته واعتداده بنفسه، واعتزازه باستقلال القضاء أن يتغلب على جل المشاكل التي اعترضته، فأصبحت المحكمة الإقليمية بآكادير في عهده – كما يقول – عبارة عن مدرسة للقضاة الجدد لتلقي طرق ومناهج الأحكام الصادرة فيها. وفي أوائل شهر شتنبر 1971 تلقى قرارا

---

49 – ص. 190 – 195.
50 – ص. 195 – 201.

يقضي بنقله إلى مدينة مكناس لتولي مسؤولية رئاسة المحكمة الإقليمية بها[51].

"**محطة العمل بالمحكمة الإقليمية بمكناس**" : يسجل في هذه الدفقة الرابعة أنه وجد المحكمة الإقليمية بمكناس مجهزة تجهيزا عصريا، ومتوفرة على العدد الكافي من القضاة والموظفين وكتاب وأعوان [52]؛ وبمجرد التحاقه بها أعاد النظر في تنظيمها وتصفية كل القضايا المتأخرة بها [53]. وبعد سنتين ونصف من العمل بمكناس طلب الاستقالة لممارسة المحاماة بسبب ضعف وهزالة المرتب!.. فتم انتدابه للعمل مؤقتا بمحكمة الاستئناف بالرباط في انتظار صدور قرار المجلس الأعلى في طلب موضوع الاستقالة – وهو ما انعكس سلبا على وضعه المادي المتردي– لكنه رفض العمل بمحكمة الاستئناف بالرباط، فعمل مفتشا بالمفتشية العامة للوزارة[54].

"**الرجوع إلى الرباط للعمل بالوزارة 1974-1985**" : بعد رفض المجلس الأعلى طلب استقالته، تابع محمد مصلح العمل على مضض بالمفتشية، حيث يفرد عدة صفحات للحديث عن مشكلته مع الضائقة المالية، وسببها، والحلول المؤقتة التي خففت من حدتها؛ وعن دور المفتشية العامة ونجاحها في التعميم النسبي في تطبيق التنظيم القضائي على جميع المحاكم والسهر على حسن تطبيق القانون[55]. وبعد تعيين المعطي بوعبيد على رأس وزارة العدل عمل محمد مصلح بالكتابة العامة للوزارة، حيث راكم تجربة متنوعة ومهمة، كما مارس التدريس بالمعهد العالي للقضاء. وفي عهد الوزير مصطفى العلوي أصبح مكلفا بالتفتيش الخاص، وطلب تعيينه قاضيا

---

51 – ص. 203 – 232.
52 – ص. 234.
53 – ص. 235 – 238.
54 – ص. 239.
55 – ص. 241 – 252.

ملحقا بسفارة المغرب بباريس لضمان تأمين العلاج لزوجته هناك، حيث وافق على تعيينه بعد مرور خمس سنوات على تقديم طلبه[56]!؟

"**مرحلة العمل في سفارة بباريس 1985-1993**": في هذه المحطة يستعرض محمد مصلح في البداية محاسن وإيجابيات السكن الذي عثر عليه قريبا من المستشفى الذي تخضع فيه زوجته للعلاج، مع سرد لأهم الذكريات في باريس، ومهامه بالسفارة حول الإشراف على العدول العاملين بالقنصليات الثلاثة عشر بفرنسا، ومهمة هؤلاء طبقا لمقتضيات الاتفاقية المغربية الفرنسية لسنة 1981، ثم مراقبة مصالح الحالة المدنية بجميع هذه القنصليات أيضا، هذا فضلا عن إعطاء استشارات في الشؤون القانونية. كما يتحدث عن اغتنامه فرصة استقراره بفرنسا، حيث تسجل في السوربون لمتابعة دراسته الجامعية العليا، لكن ذلك أصابه بالإرهاق بسبب العمل الشاق بالسفارة والدراسة ليلا بالسوربون؛ لذلك تقرر طبيا ضرورة التوقف عن الدراسة حفاظا على نفسه وصحته بعد أن تبين للأطباء من خلال الفحوصات الطبية التي أجراها استحالة متابعة الدراسة. فارتمى مضطرا- كما يقول – في أحضان باريس عاصمة الأنوار للاستمتاع بمتاحفها وفنونها وروائعها[57]. لم تدم هذه المتعة طويلا، إذ سرعان ما عادت الضائقة المالية لتقض مضجعه بقوة هذه المرة بسبب خطأ إداري بوزارة المالية، وقد استعرض تفاصيل هذه الضائقة المالية التي تسببت له في محن ومصاعب استمرت إلى غاية سنة 1996، حيث تم تحسين مرتبات رؤساء الغرف بالمجلس الأعلى، ومع ذلك تركت آثارها على نفسه، إلا أن ما خفف عنه كما يوضح ذلك هو نجاح أبنائه في مسارهم التعليمي[58].

---

56 – ص. 252 – 263.
57 – ص. 265 – 273.
58 – ص. 273 – 276.

"**استئناف العمل بالوزارة بعد العودة من باريس 1993 – 2004**"، يسجل محمد مصلح في هذه المحطة رفض إلحاقه بالمجلس الأعلى، وأمام رفض تعيينه أيضا رئيسا لمحكمة الاستئناف بمراكش اضطر لقبول منصب الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بمكناس وقضاء أربع سنوات بها، حيث أول شيء قام به كرئيس لهذه المحكمة هو فرض احترام وقت العمل على الموظفين، ثم إعادة تنظيم شعب ومصالح كتابة الضبط، والعمل من أجل الحفاظ على نزاهة القضاء واستقلاليته، رغم اصطدامه بالوالي وتزامن وجوده على رأس محكمة الاستئناف بمكناس مع الحملة الوطنية "التخريبية" للاقتصاد المغربي – كما يوضح ذلك – التي قادها وزير الداخلية إدريس البصري[59].

"**الالتحاق بالمفتشية العامة من جديد**": يستعرض محمد مصلح في هذه الدفقة الكيفية التي تم بها الانتقال للعمل من جديد بالرباط؛ إذ بعد أن اتصل به وزير العدل عمر عزيمان وعرض عليه العمل إلى جانبه كمفتش عام بالوزارة التي لم تكن غريبة عليه. ثم يبرز كيف عمل على إعادة تنظيم المفتشية وإحداث أقسام مختصة بها. وقد تحدث بتفصيل عن ذلك في هذه المذكرات مع إبراز أهمية المفتشية العامة ودورها في تقويم وإصلاح القضاء؛ وأمام هذا المجهود الجبار الذي بذله محمد مصلح اضطرته حالته الصحية إلى تقديم استقالته من مسؤوليات تدبير شؤون المفتشية العامة، وانتقاله للعمل بديوان الوزير إلى أن أحيل على التقاعد[60].

في الختام نتمنى أن تكون هذه القراءة المتواضعة قد فتحت شهية القراء لقراءة هذه المذكرات بأنفسهم، لأن كتاب "**دفقات من معين سيرة ذاتية**" يعتبر بحق إضافة نوعية إلى المكتبة الوطنية نظرا لقيمته التاريخية

59 – ص. 277 – 293.
60 – ص. 295 – 309.

والقانونية والأدبية.. بل أصبح مرجعا مهما لتاريخ المغرب الراهن. فهنيئا للأستاذ القاضي محمد مصلح على هذا العمل القيم، وعلى جرأته وشجاعته في تسجيل هذه السيرة، فقد وفق في ذلك بشكل كبير.

ونتمنى أن يتحفنا بأجزاء أخرى، لأن من يطلع على الكتاب يخرج بانطباع، وهو، أن صاحبه مازال في جعبته الكثير مما يقال، وباستطاعته المزيد إن شاء الله.

(*) – تمت هذه القراءة في لقاء علمي بسلا من تنظيم الجمعية المغربية للبحث التاريخي وجمعية أبي رقراق بمقر هذه الأخيرة يوم السبت 3 ماي 2014.